

ابو غزالة يتحدى الامانة : "باقون هنا ولن نخلي حتى لو طلبتم"

عمون- أمل أبو صبح - عقد في مقر مجموعة طلال ابو غزالة اليوم مؤتمرا صحفيا، تحدث فيه المستشار القانوني للمجموعة المحامي عمر العطوط عن آخر المستجدات حول الخلاف بين امانة عمان وشركة العبدلي ومجموعة طلال ابو غزالة.. وقال العطوط.. "على مدى العامين الماضيين وخلال المراحل المختلفة التي مرت بها قضية مجموعة طلال أبو غزالة مع أمانة عمان من إصدار قرارات منع التصرف مرورا بالمفاوضات للضغط على المجموعة لبيع عقاراتها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير، والتلويح واستملاك هذه العقارات اذا لم توافق المجموعة على البيع وصولا إلى صدور قرار الاستملاك كنا قد أعلننا وحذرنا مرارا بأن كل ما يجري هو بهدف نزع الملكية جبرا لصالح مشروع تجاري ربحي خاص وان مخططات الشوارع والحدائق أعدت لغايات الترهيب في المرحلة الاولى ونجحت مع البعض ومن ثم لغايات التنفيذ ضد من صمد ولم يرضخ للبيع وتمسك بحقوقه الدستورية".

ويضيف.. وحتى لا نكرر أنفسنا حيث أن الحقائق أصبحت معروفة للقاصي والداني فان المسلسل الذي بدأ بقيام الأمانة بلعب دور الوسيط واستمر بالموافقة لشركة العبدلي على شراء اراض تمنع الأمانة نفسها التصرف بها بموجب قرار لجنتها اللوائية! وحيث نجحت في اقناع مجلس الوزراء بإصدار قرارا باستملاك ما تبقى من أراض لم يوافق اصحابها على بيعها الى تلك الشركة تحت حجة الشوارع والحدائق. وبعد صدور قرار الاستملاك أجازت بيع عقارات مشمولة في هذا القرار الى شركة العبدلي للاستثمار.

ويؤكد العطوط.. نعم لقد جرت عمليات بيع ونقل ملكية لأراضي وعقارات مستملكة في منطقة العبدلي الى شركة العبدلي في شهر 7/7/2007 ومنها على سبيل المثال:  
- القطعة رقم 342حوض 14 اللوييدة الوطاني والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 22/5/2007 تم بيعها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير بتاريخ 2/7/2007.(أي بعد استملاكها)  
- القطعة رقم 350 حوض 14 اللوييدة الوطاني والمستملكة بموجب قرار مجلس الوزراء بتاريخ 22/5/2007 تم بيعها الى شركة العبدلي للاستثمار والتطوير بتاريخ 13/5/2007  
ويتساءل العطوط.. اذا كيف سمحت واجازت امانة عمان بيع عقارات تم استملاكها للنفع العام الى الشركة الخاصة، بعد قرار الاستملاك الصادر في 22/5/2007؟  
وأضاف العطوط.. القضية اصبحت واضحة، وما يجري هو اعتداء على الحقوق الدستورية للمواطنين، واعتداء على امانة عمان كمؤسسة وطنية نفتخر جميعا بها ومن حقنا كمواطنين تمثلنا ان ندافع عنها وعن دورها لتعود الامانة لجميع المواطنين.

وفي نهاية المؤتمر تفاجا الاعلاميين والصحفيين بدخول طلال ابو غزالة لقاعة المؤتمر.. حيث رحب بالاعلاميين وقال.. لن اتحدث الان عن رأي بما يحدث طالما المستشار القانوني قد تحدث لكم.. سأحدث بعد قرار محكمة العدل العليا.. التي نتق بعدالتها لأننا نعيش في دولة القانون و متمسكين بالقانون وضد تعسف استعمال السلطة.

واضاف ابو غزالة.. لن تستطيع امانة عمان ان تأمر بالاخلاء لأن القانون ليس لصالحها.. واكد على ان القرار سيتم الغائه وانه واثق من ذلك قائلا.. سيلتغى القرار وسيكون لي حديث مع الاعلاميين والصحفيين بعد صدور القرار، والاقتراض الرئيسي اننا لن نخلي حتى لو طلبت منا الامانة الاخلاء.. نحن نمثل لقرار محكمة العدل العليا..